



In the name of the Allah, The Beneficent, The Merciful

1 شعبان المعظم 1428 هـ

14th August 2007

Introduction	1
Unlawful Wealth Acquired with the Consent of the Original Owner	1
Unlawful Wealth Acquired without the Consent of the Original Owner	5
Wealth Acquired Entirely through Unlawful Means	6
Wealth Acquired through both Lawful and Unlawful Means	6
Correct Disposal of Wealth Acquired through Unlawful Means	9

Introduction

The purpose of this paper is to discuss the different categories of unlawfully acquired wealth and the proper method of utilising and disposing of unlawful earnings.

Unlawfully acquired wealth falls under two broad categories:

- Wealth acquired with the consent of the original owner;
- Wealth acquired without the consent of the original owner.

Unlawful Wealth acquired with the consent of the original owner

The first category includes activities such as null sale [البيع الباطل], irregular sale [البيع الفاسد], gambling, bribery, and remuneration for unlawful employment and conduct such as belly-dancing and prostitution, etc.

In the case of null sale [i.e., sale that is unlawful with respect to both its essence and quality], such as sale contracted by one who is not legally competent due to being a non-discerning minor or not of sound mind, or the subject of sale is not legally deemed to be

property, such as carrion, blood, wine, and pork etc, ownership does not transfer to the purchaser even upon taking possession of the same. Rather, the subject of sale remains a trust in his possession. The sale must necessarily be rescinded and the purchaser is not empowered to perform any act with respect to the subject of sale.

ففى الدر المختار: (وكل ما أورث خلا في ركن البيع فهو مبطل (كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، 234:7) وفي رد المحتار: قوله: (في ركن البيع) هو الإيجاب والقبول، بأن كان من مجنون أو صبي لا يعقل، وكان عليه أن يزيد أو في محله: أعنى المبيع، فإن الخلل فيه مبطل بأن كان المبيع ميتة أو دما أو حرا أو خمرا، كما في ط عن البدائع. (كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، 234:7)

وفيه: حكم الفاسد أنه يفيد الملك بالقبض والباطل لا يفيد أصلا. (كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، 232:7) وفي الدر المختار: (و) البيع الباطل (حكمه عدم ملك المشتري إياه) إذا قبضه (فلا ضمان لو هلك) المبيع (عنده) لأنه أمانة، وصحح في القنية ضمانه. قيل: وعليه الفتوى. (كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، 246:7) وفي رد المحتار: (قوله: لأنه أمانة) وذلك لأن العقد إذا بطل بقي مجرد القبض بإذن المالك وهو لا يوجب الضمان إلا بالتعدى. درر. (قوله وصحح في القنية ضمانه الخ) قال في الدرر: وقيل يكون مضمونا لأنه يصير كالمقبوض على سوم الشراء، وهو أن يسمى الثمن فيقول: اذهب بهذا، فإن رضيت به اشتريته بما ذكر. أما إذا لم يسمه فذهب به فهلك عنده لا يضمن. نص عليه الفقيه أبو الليث. قيل: وعليه الفتوى. كذا في العناية اه. قال في العزيمة: الذى يظهر من شروح الهداية عود الضميرين في عليه وعليه إلى أن حكم المقبوض على سوم الشراء ذلك تعويلا على كلام الفقيه إلا أن القول الثانى في مسألتنا مرجح على القول الأول اه. لكن في النهج: واختار السرخسى وغيره أن يكون مضمونا بالمثل أو بالقيمة، لأنه لا يكون أدنى حالا من المقبوض على سوم الشراء، وهو قول الأئمة الثلاثة. وفي القنية: إنه الصحيح لكونه قبضه لنفسه فشابه الغصب. وقيل: الأول قول أبي حنيفة والثانى قولهما. (كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، 246:7)

In the case of irregular sale [i.e., sale that is lawful with respect to its essence but unlawful in respect to its quality], such as sale containing an irregular clause, or where the subject of sale cannot be separated from its situation without injury, such as a pillar or beam sustaining weight, etc, the purchaser becomes proprietor of the subject of sale upon taking possession with the consent, whether explicit or implied, of the vendor. However, such ownership is deemed repugnant - *khabith*, the sale must necessarily be rescinded, and the purchaser is not permitted to perform any act with respect to the subject of the sale. Notwithstanding, if the purchaser then sells on the same article in a valid sale to a third party, the previous irregular sale cannot now be rescinded, but any profit earned from the second sale must be given away as charity. If the purchaser uses the monies received from the second sale, whether just the principal or both the principal and the profit, for further business ventures, any further profit earned will be lawful. However, the value of the sum of profit earned from the second sale must still be given away as charity.

e.g. A sells a car to B with the condition that A will continue to make use of the car for a month following the completion of the sale. This is an irregular condition which renders the entire sale irregular and both parties are dutybound to rescind the sale. However, B will become proprietor of the car upon taking possession of it with the explicit or implied

consent of A. If B then sells on the same car in a valid sale to a third party with a profit, the previous irregular sale cannot now be rescinded, but the profit earned from the second sale must be given away as charity. If B uses the monies received from the second sale, whether just the principal or both the principal and the profit, for further business ventures, any further profit earned will be lawful. However, B must still give the value of the sum of profit earned from the second sale away as charity.

ففي الدر المختار: وما أورثه في غيره فمفسد (كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، 234:7)

وفي رد المحتار: قوله: (وما أورثه في غيره) أى في غير الركن، وكذا في غير المحل، وذلك بأن كان في الثمن بأن يكون خمرًا مثلاً، أو بأن كان من جهة كونه غير مقدور التسليم، أو فيه شرط مخالف لمقتضى العقد فيكون البيع بهذه الصفة فاسداً لا باطلاً لسلامة ركنه ومحلّه عن الخلل، كما في ط عن البدائع. وبه ظهر أن الوصف ما كان خارجاً عن الركن والمحل. (كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، 234:7)

وفي الدر المختار: (وإذا قبض المشتري المبيع برضا) عبر ابن الكمال بإذن (بائعه صريحاً أو دلالة) بأن قبضه في مجلس العقد بحضرته (في البيع الفاسد) ... (ولم ينهه) البائع عنه، ولم يكن فيه خيار شرط (ملكه) ... وإذا ملكه تثبت كل أحكام الملك إلا خمسة: لا يحل له أكله، ولا لبسه، ولا وطؤها، ولا أن يتزوجها منه البائع، ولا شفعة لجار له لو عقاراً. أشباهه ... (يمثله إن مثلياً وإلا فبقيته) يعنى إن بعد هلاكه أو تعذر رده (يوم قبضه) لأن به يدخل في ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته كالمغصوب (والقول فيها للمشتري) لإنكاره الزيادة (و) يجب (على كل واحد منهما) فسخه قبل القبض) ويكون امتناعاً عنه. ابن ملك (أو بعده ما دام) المبيع بحاله. جوهره (في يد المشتري) إعداماً للفساد) لأنه معصية فيجب رفعها. بحر ... (فإن باعه) أى باع المشتري المشتري فاسداً (بيعا صحيحاً) باتاً) فلو فاسداً أو بخيار لم يمتنع الفسخ (لغير بائعه) فلو منه كان نقضاً للأول كما علمت (وفساده بغير الإكراه) فلو به ينقض كل تصرفات المشتري (أو وهبه وسلم أو أعتقه) أو كاتبه أو استولدها ولو لم تحبل ردها مع عقربها اتفاقاً. سراج (بعد قبضه) فلو قبله لم يعتق بعقده بل يعتق البائع بأمره، وكذا لو أمر بطحن الحنطة أو ذبح الشاة فيصير المشتري قابضاً اقتضاء فقد ملك المأمور ما لا يملكه الأمر، وما في الخانية على خلاف هذا، إما رواية أو غلط من الكاتب كما بسطه العمادى (أو وقفه) وفقاً صحيحاً، لأنه استهلكه حين وقفه وأخرجه عن ملكه، وما في جامع الفصولين على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المصنف (أو رهنه أو أوصى) أو تصدق (به) نفذ البيع الفاسد في جميع ما مر وامتنع الفسخ لتعلق حق العبد به. (كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، 287:7)

وفي رد المحتار: قوله: (ملكه) أى ملكاً حبيثاً حراماً فلا يحل أكله ولا لبسه الخ. قهستاني. وأفاد أنه يملك عينه، وهو الصحيح المختار خلافاً لقول العراقيين إنه يملك التصرف فيه دون العين. وتامه في البحر. ... قوله: (تثبت كل أحكام الملك) فيكون المشتري خصماً لمن يدعيه لأنه يملك رقبته. نص عليه محمد رحمه الله. ولو باعه كان الثمن له. ... ولو بيعت دار إلى جنبها فالشفعة للمشتري. وتامه في البحر. ... قوله: (يعنى إن بعد هلاكه الخ) تقييد لضمانه بالمثل أو بالقيمة، لأنه إذا كان قائماً بحاله كان الواجب رد عينه. قوله: (أو تعذر رده) عطف عام على خاص، لأن تعذر الرد يكون بالهلاك ويتصرف قولى أو حسى مما يأتى. (كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، 288:7)

وفي الدر المختار: (و) إنما (طالب للبائع ما ربح) في الثمن لا على الرواية الصحيحة المقابلة للأصح، بل على الأصح أيضاً لأن الثمن في العقد الثاني غير متعين، ولا يضر تعيينه في الأول كما أفاده سعدى (لا) يطيب (للمشتري) ما ربح في بيع يتعين بالتعيين بأن باعه بأزيد لتعلق العقد بعينه فتمكن الخبث في الربح فيتصدق به (كما طاب ربح مال ادعاء) على آخر فصدقه على ذلك (فقضى له) أى أوفاه إياه (ثم ظهر عدمه بتصادقهما) إنه لم يكن عليه شيء، لأن بدل المستحق

Categories of Unlawful Wealth and the Correct Disposal of Unlawful Income

مملوكا ملكا فاسدا، والخبث لفساد الملك إنما يعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين. وأما الخبث لعدم الملك كالغصب فيعمل فيهما كما بسطه خسرو وابن الكمال. (297:7)

وفي رد المحتار: وبيانه أنه إذا باع فاسدا وقبض دراهم الثمن ثم فسخ العقد يجب رد تلك الدراهم بعينها على المشتري، لأن الأصح تعينها في البيع الفاسد. فلو اشترى بها عبدا مثلا شراء صحيحا، طاب له ما ربح، لأنها لا تتعين في هذا العقد الثاني لكونه عقدا صحيحا حتى لو أشار إليها وقت العقد له دفع غيرها. فعدم تعينها في هذا العقد الصحيح لا ينافي كون الأصح تعينها في العقد الفاسد. قوله: (في بيع يتعين بالتعيين) أراد بالبيع المبيع، وأشار بقوله: يتعين بالتعيين كالعبد مثلا إلى وجه الفرق بين طيب الربح للبائع لا للمشتري. وهو أن ما يتعين بالتعيين يتعلق العقد به فتمكن الخبث فيه والنقد لا يتعين في عقود المعاوضة، فلم يتعلق العقد الثاني بعينه، فلم يتمكن الخبث فلا يجب التصديق كما في الهداية، وإنما لم يتعين النقد لأن ثمن المبيع يثبت في الذمة، بخلاف نفس المبيع، لأن العقد يتعلق بعينه. ومفاد هذا الفرق أنه لو كان بيع مقايضة لا يطيب الربح لهما، لأن كلا من البديلين مبيع من وجه. ولو كان عقد صرف يطيب لهما، لكن قدمنا أنفا في الأشباه أن الصحيح تعينه في الصرف بعد فساده. وفي شرح البيهقي عن الخلاطى أنه الصحيح المذكور في عامة الروايات اه فافهم. قوله: (بأن باعه بأزيد) تصوير لظهور الربح فلا يطيب له ذلك الزائد عما اشترى به. وأفاد أن ذلك في أول عقد. وأما إذا أخذ الثمن واتجر وربح بعده أيضا يطيب له لعدم التعين في العقد الثاني كما نبه عليه ط، وهو ظاهر مما مر. (كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، 299:7)

If the remuneration is a reward for employment that is fundamentally unlawful in nature, the contract between the two parties is null and the employee is not entitled to a fee, even if the work agreed has been carried out. Any sum paid as a fee remains the property of the employer which must be returned to him. If the employee cannot do so, either because the employer and his heirs are no longer alive, or they cannot be identified, or their whereabouts are not known, or for any other valid reason, the employee is required to donate the fee received to charity on behalf of the employer.

e.g. If a professional female mourner is contracted by the bereaved to mourn the death of their deceased, the contract between the two parties is null being fundamentally unlawful in nature, and the professional female mourner is not entitled to a fee, even if the contracted mourning has been carried out. Any sum paid by the bereaved as a fee to the professional female mourner remains the property of the bereaved which must be returned to them. If the professional female mourner cannot do so, either because the bereaved and their heirs are no longer alive, or they cannot be identified, or their whereabouts are not known, or for any other valid reason, the professional female mourner is required to donate the fee received to charity on behalf of the bereaved.

ففي الدر المختار: ومن السحت ما يؤخذ على كل مباح كملح ... وأصحاب معازف وقواد وكاهن ومقامر وواشمة، وفروعه كثيرة. (كتاب الحظر والإباحة، 607:9)

وفي رد المحتار: قوله: (ومن السحت) بالضم ويضمين: الحرام أو ما خبث من المكاسب فلزم عنه العار، جمعه أسحات. وأسحت: اكتسبه. قاموس. ... (قوله وفروعه كثيرة) منها كما في المجتبى ما تأخذه المغنية على الغناء والنائحة والواشرة والمتوسطة لعقد النكاح والمصلح بين المتشاحنين وثن الخمر والسكر وعسب التيس وثن جميع جلود الميتة

Categories of Unlawful Wealth and the Correct Disposal of Unlawful Income

والسباع قبل الدباغ ومهر البغى وأجر الحجام بشرط اهـ. لكن في المواهب: ويحرم على المغنى والنائحة والقوال أخذ المال المشروط دون غيره اهـ. وكذا صاحب الطبل والمزمار كما قدمناه عن الهندية. (كتاب الحظر والإباحة، 9:607)

وفي العالمكيرية: وفي المنتقى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة نائحة أو صاحب طبل أو مزمار اكتسب مالا، قال: إن كان على شرط رده على أصحابه إن عرفهم، يريد بقوله على شرط إن شرطوا لها في أوله مالا بإزاء النياحة أو بإزاء الغناء. وهذا لأنه إذا كان الأخذ على الشرط كان المال بمقابلة المعصية فكان الأخذ معصية. والسبيل في المعاصي ردها، وذلك هاهنا برد المأخوذ إن تمكن من رده بأن عرف صاحبه، وبالتصدق به إن لم يعرفه ليصل إليه نفع ماله إن كان لا يصل إليه عين ماله. أما إذا لم يكن الأخذ على شرط لم يكن الأخذ معصية. والدفع حصل من المالك برضاه فيكون له ويكون حلالا له. (كتاب الكراهية، الباب الخامس عشر في الكسب، 5:349)

وفي رد المحتار: وفي المنتقى: امرأة نائحة أو صاحبة طبل أو زمر اكتسبت مالا رده على أربابه إن علموا، وإلا تصدق به. وإن من غير شرط فهو لها. قال الإمام الاستاذ: لا يطيب، والمعروف كالمشروط اهـ. قلت: وهذا مما يتعين الأخذ به في زماننا لعلمهم أنهم لا يذهبون إلا بأجر البتة ط. (كتاب الإجارة، باب الإجارة الفاسدة، 9:77)

وفي بدائع الصنائع: وعلى هذا يخرج الاستئجار على المعاصي أنه لا يصح لأنه استئجار على منفعة غير مقدورة الاستيفاء شرعا، كاستئجار الإنسان للعب واللهو، وكاستئجار المغنية والنائحة للغناء والنوح. (كتاب الإجارة، فصل في شرائط الركن، 5:562)

وفيه: وأما الإجارة الباطلة، وهي التي فاتها شرط من شرائط الانعقاد فلا حكم لها رأسا، لأن ما لا يتعقد فوجوده في حق الحكم وعدمه بمنزلة واحدة. وهو تفسير الباطل من التصرفات الشرعية كالبيع ونحوه. والله أعلم. (كتاب الإجارة، فصل في صفة الإجارة، 6:70)

وفي الفتاوى العالمكيرية: ومنها أن يكون مقدور الاستيفاء حقيقة أو شرعا، فلا يجوز استئجار الأبق ولا الاستئجار على المعاصي لأنه استئجار على منفعة غير مقدورة الاستيفاء شرعا. (كتاب الإجارة، الباب الأول، 4:411)

وفيه: ولا تجوز الإجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشيء من اللهو. (كتاب الإجارة، مطلب الإجارة على المعاصي، 4:449)

وفي تبيين الحقائق: (ولا يجوز على الغناء والنوح والملاهي) لأن المعصية لا يتصور استحقاقها بالعقد، فلا يجب عليه الأجر من غير أن يستحق هو على الأجير شيئا، إذ المبادلة لا تكون إلا باستحقاق كل واحد منهما على الآخر. ولو استحق عليه للمعصية لكان ذلك مضافا إلى الشارع من حيث إنه شرع عقدا موجبا للمعصية. تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. ... وإن أعطاه الأجر وقبضه لا يحل له ويجب عليه رده على صاحبه. (كتاب الإجارة، باب الإجارة الفاسدة 6:118)

وفي تكملة البحر الرائق: قال رحمه الله (ولا يجوز على الغناء والنوح والملاهي) لأن المعصية لا يتصور استحقاقها بالعقد فلا يجب عليه الأجر من غير أن يستحق عليه، لأن المبادلة لا تكون إلا عند الاستحقاق. وإن أعطاه الأجر وقبضه لا يحل له، ويجب عليه رده على صاحبه. وفي المحيط من كتاب الاستحسان: إذا أخذ المال من غير شرط يباح له. (كتاب الإجارة، باب الإجارة الفاسدة 8:20)

Unlawful Wealth Acquired Without the Consent of the Original Owner

The second category includes activities such as theft, robbery, looting, usurping, etc wherein the wealth of the original owners is taken unlawfully and without their consent. Wealth acquired in this manner remains the property of the original owners and must be returned to them. If this cannot be done, either because the original owners and their heirs

are no longer alive, or they cannot be identified, or their whereabouts are not known, or for any other valid reason, such wealth must be given to charity on behalf of the original owners.

ففي الدر المختار: (عليه ديون ومظالم جهل أربابها وأيس) من عليه ذلك (من معرفتهم فعليه التصديق بقدرها من ماله وإن استغرقت جميع ماله) هذا مذهب أصحابنا لانعلم بينهم خلافاً، كمن في يده عروض لا يعلم مستحقيها اعتباراً للديون بالأعيان (و) متى فعل ذلك (سقط عنه المطالبة) من أصحاب الديون (في العقبى) مجتبي. (كتاب اللقطة، 443:6)

وفي رد المحتار: قوله: (جهل أربابها) يشمل ورثتهم، فلو علمهم لزمه الدفع إليهم لأن الدين صار حقهم. وفي الفصول العلامية: من له على آخر دين فطلبه ولم يعطه فمات رب الدين لم تبق له خصومة في الآخرة عند أكثر المشايخ لأنها بسبب الدين وقد انتقل إلى الورثة. والمختار أن الخصومة في الظلم بالمنع للميت، وفي الدين للوارث. قال محمد بن الفضل: من تناول مال غيره بغير إذنه ثم رد البديل على وارثه بعد موته برئ عن الدين وبقي حق الميت لظلمه إياه، ولا يبرأ عنه إلا بالتوبة والاستغفار والدعاء له. اهـ. قوله: (فعليه التصديق بقدرها من ماله) أى الخاص به أو المتحصل من المظالم. اهـ. ط وهذا إن كان له مال. وفي الفصول العلامية: لو لم يقدر على الأداء لفقره أو لنسيانه أو لعدم قدرته قال شداد والناطفي رحمهما الله تعالى: لا يؤخذ به في الآخرة إذا كان الدين ثمن متاع أو قرضاً. وإن كان غضباً يؤخذ به في الآخرة، وإن نسى غضبه. (كتاب اللقطة، 443:6)

Wealth Acquired Entirely Through Unlawful Means

If one's wealth has been acquired entirely through unlawful means, one is not permitted to utilise such wealth or any portion thereof. If one does utilise such wealth in order to earn a profit, even if the business venture itself is fundamentally lawful, any profit earned is not lawful. On the contrary, one is required to return the principal and any profit earned to the rightful owners of the principal or, in the case of their death, to their rightful heirs. If one cannot do so, either because they are no longer alive, or they cannot be identified, or their whereabouts are not known, or for any other valid reason, one is required to donate the principal and any profit earned to charity on behalf of the rightful owners. One should also seek forgiveness for the sins incurred.

Wealth Acquired Through Both Lawful and Unlawful Means

If one's wealth has been acquired through a combination of both lawful and unlawful means, and the unlawful element is distinct, i.e., it can easily be identified and differentiated from the lawful element, then the unlawful element remains the property of its original owners and one is required to return such wealth to its rightful owners or, in the case of their death, to their rightful heirs. If one cannot do so, either because they are no longer alive, or they cannot be identified, or their whereabouts are not known, or for any other valid reason, one is required to donate such wealth to charity on behalf of the rightful owners. One should also seek forgiveness for the sins incurred.

Categories of Unlawful Wealth and the Correct Disposal of Unlawful Income

e.g. If one has a stolen vehicle in one's possession, which by nature is clearly distinct and can be differentiated from one's lawful wealth, the vehicle remains the property of its original owner. One remains obliged to return the vehicle to its rightful owner or, in the case of his/her death, to his/her rightful heirs. If one cannot do so, either because he/she is no longer alive, or he/she cannot be identified, or his/her whereabouts are not known, or for any other valid reason, one is required to donate the vehicle to charity on his/her behalf. One should also seek forgiveness for the sins incurred.

If one's wealth has been acquired through both lawful and unlawful means, and the lawful element cannot be differentiated from the unlawful element, then in such case one becomes the legal owner of the unlawful element too. However, one assumes a liability to the extent of the unlawful element which must necessarily be paid to the original owners or, in the case of their death, to their rightful heirs.

e.g. One has a mixed balance of both lawful and unlawful sums of money in one's bank account. While the sum of the lawful and unlawful deposits may be determined, the units of each cannot be distinguished from one other. Consequently, one becomes the legal owner of the unlawful amount in addition to the lawful amount. However, one assumes a liability to the extent of the unlawful amount which must necessarily be paid to the original owners or, in the case of their death, to their rightful heirs.

Then, permissibility or otherwise to utilise such wealth depends on the relative ratios of the lawful and unlawful elements. If the major portion comprises lawfully earned wealth the balance will also be held to be lawfully earned wealth. If the major portion comprises unlawfully earned wealth the balance will also be held to be unlawfully earned wealth.

Consequently, if the major portion of such wealth comprises the unlawful element, one is not permitted to employ such wealth or any portion thereof until one has paid off one's liability to the rightful owners or, in the case of their death, to their rightful heirs.

If one does employ such wealth in order to earn a profit before paying off one's liability to the rightful owners or, in the case of their death to their rightful heirs, even if the business venture itself is fundamentally lawful, any profit earned is not lawful. On the contrary, one is required to return the principal and any profit earned to the rightful owners of the principal or, in the case of their death, to their rightful heirs. If one cannot do so, either because they are no longer alive, or they cannot be identified, or their whereabouts are not known, or for any other valid reason, one is required to donate the principal and any profit earned to charity on behalf of the rightful owners. One should also seek forgiveness for the sins incurred.

However, if the major portion of such wealth has been earned through lawful means, one may employ all of the wealth - the lawfully earned element and the unlawfully earned element. If one employs such wealth in order to earn a profit before paying off one's liability to the rightful owners or, in the case of their death to their heirs, one is not

Categories of Unlawful Wealth and the Correct Disposal of Unlawful Income

required to return any portion of the profit earned to the original owners, nor to donate it to charity. However, it is more God fearing to do so.

ففي الدر المختار: (ولو خلط السلطان المال المغصوب بماله ملكه فتحب الزكاة فيه ويورث عنه) لأن الخلط استهلاك إذا لم يمكن تمييزه عند أبي حنيفة، وقوله أرفق إذ قلما يخلو مال عن غضب. (كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، 217:3) **وفي رد المحتار:** قوله: (لأن الخلط استهلاك) أي بمنزلة من حيث إن حق الغير يتعلق بالذمة لا بالأعيان ط. قوله: (عند أبي حنيفة) أما على قولهما فلا ضمان. وحينئذ فلا يثبت الملك لأنه فرع الضمان، فلا يورث عنه لأنه مال مشترك. وإنما يورث عنه حصة الميت منه. فتح. ... وفي الفصل العاشر من التتارخانية عن فتاوى الحجة: من ملك أموالا غير طيبة أو غضب أموالا وخلطها ملكها بالخلط ويصير ضامنا. ... لأننا نقول: إنه لما خلطها ملكها وصار مثلها ديننا في ذمته لا عينها. (كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، 217:3)

وفي رد المحتار عن المجتبي: مات وكسبه حرام فالميراث حلال. ثم رمز وقال: لأن أخذ بهذه الرواية، وهو حرام مطلقا على الورثة فتنه اه ح. ومفاده الحرمة وإن لم يعلم أربابه. وينبغي تقييده بما إذا كان عين الحرام ليوافق ما نقلناه، إذ لو اختلط بحيث لا يميز يملكه ملكا خبيثا، لكن لا يخل له التصرف فيه ما لم يؤد بدله كما حققناه قبيل باب زكاة المال فتأمل. (كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، مطلب فيمن ورث مالا حراما، 302:7)

وفي رد المحتار: إلا أن يجب بأن المراد ليس هو نفس الحرام، لأنه ملكه بالخلط، وإنما الحرام التصرف فيه قبل أداء بدله. ففي البرازية قبيل كتاب الزكاة: ما يأخذه من المال ظلما ويخلطه بماله وبمال مظلوم آخر يصير ملكا له وينقطع حق الأول فلا يكون أحده عندنا حراما محضا. نعم، لا يباح الانتفاع به قبل أداء البدل في الصحيح من المذهب. (كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، 220:3)

وفي بدائع الصنائع: (وأما) صفة الملك الثابت للغاصب في المضمون فلا خلاف بين أصحابنا في أن الملك الثابت له يظهر في حق نفاذ التصرفات، حتى لو باعه أو وهبه أو تصدق به قبل أداء الضمان ينفذ كما تنفذ هذه التصرفات في المشتري شراء فاسدا. واختلفوا في أنه هل يباح له الانتفاع به بأن يأكله بنفسه أو يطعمه غيره قبل أداء الضمان. فإذا حصل فيه فضل هل يتصدق بالفضل؟ قال أبو حنيفة رضى الله عنه ومحمد رحمه الله: لا يخل له الانتفاع حتى يرضى صاحبه. وإن كان فيه فضل يتصدق بالفضل. وقال أبو يوسف رحمه الله: يخل له الانتفاع، ولا يلزمه التصديق بالفضل إن كان فيه فضل. وهو قول الحسن وزفر رحمهما الله. وهو القياس. وقول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله استحسان. وجه القياس أن المغصوب مضمون لا شك فيه، وهو مملوك للغاصب من وقت الغضب على أصل أصحابنا، فلا معنى للمنع من الانتفاع وتوقيف الحل على رضا غير المالك، كما في سائر أملاكه. ويطيب له الربح، لأنه ربح ما هو مضمون ومملوك، وربح ما هو مضمون غير مملوك يطيب له عنده لما نذكر، فربح المملوك المضمون أولى. وجه الاستحسان ما روى أنه عليه الصلاة والسلام أضافه قوم من الأنصار فقدموا إليه شاة مصليّة فجعل عليه الصلاة والسلام بمضغه ولا يسيغه، فقال عليه الصلاة والسلام: "إن هذه الشاة لتخبرني أنها ذبحت بغير حق"، فقالوا: هذه الشاة لجار لنا ذبحناها لنرضيه بثمنها، فقال عليه الصلاة والسلام: "أطعموها الأسارى"، أمر عليه الصلاة والسلام بأن يطعموها الأسارى ولم ينتفع به، ولا أطلق لأصحابه الانتفاع بها. لو كان حلالا طيبا لأطلق مع خصاصتهم وشدة حاجتهم إلى الأكل. (كتاب الغصب، فصل في حكم الغصب، 45:10)

وفي البسوط للسرخسي: ثم الخلط أنواع ثلاثة: خلط يتعذر التمييز بعده كخلط الشيء بجنسه. فهذا موجب للضمان، لأنه يتعذر به على المالك الوصول إلى عين ملكه. وخلط يتيسر معه التمييز كخلط السود بالبيض والدرهم بالدينار. فهذا لا يكون موجبا للضمان لتمكن المالك من الوصول إلى عين ملكه. فهذه مجاورة ليس بخلط. وخلط يتعسر معه التمييز كخلط الحنطة بالشعير. فهو موجب للضمان لأنه يتعذر على المالك الوصول إلى عين ملكه إلا بخرج. والمتعسر كالمتعذر كما بيناه في الغصب. (كتاب الوديعه، 119:11)

Categories of Unlawful Wealth and the Correct Disposal of Unlawful Income

وفي الفتاوى العالمية: الغاصب إذا خلط المعصوب بمال نفسه أو بمال غيره فهو على ضربين: خلط ممازجة وخلط مجاورة. أما خلط الممازجة فهو على ضربين: خلط لا يمكن التمييز بينهما بالقسمة، وخلط يمكن التمييز بينهما بالقسمة. فما لا يمكن التمييز بينهما بالقسمة، كخلط دهن الجوز بدهن البذر ودقيق الخنطة بدقيق الشعير، فالخالط ضامن ولا حق للمالك في المخلوط بالإجماع. وإن أمكن التمييز بينهما بالقسمة، كخلط الجنس بالجنس مثل الخنطة بالخنطة واللبن باللبن، فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وعندهما المالك بالخيار: إن شاء ضمَّه مثل حقه، وإن شاء شاركه في المخلوط واقتسماه على قدر حقهما. وأما خلط المجاورة فهو على ضربين: خلط يمكن التمييز بلا كلفة ولا مشقة، وخلط لا يمكن التمييز إلا بكلفة ومشقة. فإن أمكن التمييز بينهما بلا كلفة ومشقة، كخلط الدراهم بالدنانير والبيض بالسود، لا يضمن الخالط ويميز. وإن لم يمكن التمييز إلا بكلفة ومشقة، كخلط الخنطة بالشعير، ذكر في الكتاب أنه يضمن الخالط ولم يذكر الخيار للمالك نصاً. ثم اختلفوا: قيل: هذا قولهما، وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يشترط؛ لأن الخنطة لا تخلو عن حبات الشعير فيكون خالط الجنس بالجنس فيملك عنده. وقيل: له الخيار عندهم جميعاً. وقيل: الصحيح أنهما لا يشتركان عندهم جميعاً. (كتاب الغصب، الباب الخامس في خلط مال رجلين أو مال غيره بماله أو اختلاط أحد المالين بالآخر من غير خلط، 132:5)

وفي بدائع الصنائع: ولو خلط الغاصب دراهم الغصب بدراهم نفسه خلطاً لا يميز ضمن مثلها وملك المخلوط لأنه أتلفها بالخلط. وإن مات كان ذلك لجميع الغرماء، والمعصوب منه أسوة الغرماء لأنه زال ملكه عنها وصار ملكاً للغاصب. ولو اختلطت دراهم الغصب بدراهم نفسه بغير صنعه فلا يضمن وهو شريك للمعصوب منه لأن الاختلاط من غير صنعه هلاك وليس بإهلاك، فصار كما لو تلفت بنفسها وصارا شريكين لاختلاط الملكين على وجه لا يميز، والله أعلم. (كتاب الغصب، فصل في مسائل الإتلاف، 72:10)

وفي الفتاوى التاتارخانية: ((الحجة)): ومن ملك أموالاً غير طيبة أو غصب أموالاً وخلطها ملكها بالخلط ويصير ضامناً. (كتاب الزكاة، الفصل العاشر في بيان ما يمنع وجوب الزكاة، 218:2)

وفي البحر الرائق: ولذا قالوا: لو أن سلطاناً غصب مالا وخلطه صار ملكاً له حتى وجبت عليه الزكاة وورث عنه على قول أبي حنيفة لأن خلط دراهم بدراهم غيره عنده استهلاك. أما على قولهما فلا يضمن فلا يثبت الملك لأنه فرع الضمان فلا يورث عنه لأنه مال مشترك وإنما يورث حصبة الميت منه. وفي الولوالجية: وقوله أرفق بالناس، إذ قلما تخلو مال عن غصب أه. هكذا ذكروا، وهو مشكل، لأنه وإن كان ملكه عند أبي حنيفة بالخلط فهو مشغول بالدين والشرط الفراغ عنه فينبغي أن لا تجب الزكاة فيه على قوله أيضاً. ولذا شرط في المبتغى بالمعجزة أن يبرئه أصحاب الأموال، لأنه قبل الإبراء مشغول بالدين، وهو قيد حسن يجب حفظه. (كتاب الزكاة، 205:2)

Correct Disposal of Wealth Acquired through Unlawful Means

The second issue is regarding the correct manner of disposal of wealth acquired through unlawful means. As discussed previously, one is required to return such wealth to its rightful owners or, in the case of their death, to their rightful heirs. If one cannot do so, either because they are no longer alive, or they cannot be identified, or their whereabouts are not known, or for any other valid reason, one is required to donate such wealth to charity on behalf of the rightful owners. However, the question remains as to what is the correct manner of disposal? Is it necessary to donate such wealth to the destitute, giving them both ownership and possession, or is it permitted to utilise such wealth directly in public welfare projects, such as building roads, bridges, public toilets, etc?

There appear to be two divergent opinions held regarding the proper disposal of such wealth:

1. The first opinion is that, as this is a form of obligatory charity, the rightful recipients of such wealth are only those that satisfy the criterion of eligibility to receive *zakāt* and other obligatory forms of charity as enumerated in the Holy Qur'ān. [Therefore, the recipients must be legally destitute, i.e., they must not own assets that are in excess of their basic necessities and outstanding debts and liabilities to the value of or more than either 20 *mithqāl* [7.5 *tolas* or 87.48 grams] of gold or 200 *dhirhams* [52.5 *tolas* or 612.36 grams] of silver.] It is also necessary that the recipients are granted both ownership and possession of the wealth. According to this opinion, it is not permitted to utilise such wealth directly in public welfare projects, such as building roads, bridges, public toilets, etc. This opinion has been favoured by the late Grand Mufti of Pakistan, Mufti Muḥammad Shafī' *rahimahullāh* [see: *Imdād al-Muftiyyīn*, p. 454], whose submissions are mentioned briefly as follows:

a. Jurisprudential references to the proper disposal of unlawful wealth offer two forms of expression. Some state: تصدق به (he will give it as *ṣadaqah*) or وجب عليه التصدق (it is incumbent upon him to give it as *ṣadaqah*), while others expressly state: تصدق على الفقراء والمساكين (he will give it as *ṣadaqah* to the poor and destitute). There is no reference to utilising such wealth in public welfare projects.

قال في البزازیة علی هامش الهندیة: فیرده علی أربابها إن علموا وإلا تصدق به علی الفقراء. (6:355) [هكذا فی إمداد المفتیین، ص 454]
 وفي الفتاوی العالمگیرية: إذا تصدق به علی أیبه یکفیه ذلك ولا یشرط التصدق علی الأجنبي. (کتاب الکراهیة، الباب الخامس عشر فی الکسب، 5:349)

b. When the terms صدقه (*ṣadaqah*) and تصدق (*taṣadduq*) are used in a general manner and are not qualified with words such as جاریة (perpetual) and موقوفة (endowment), then, according to the custom of the *fuqahā'* this necessitates that ownership is granted to the recipient. The beneficiaries of such *ṣadaqah* are then only the poor and destitute.

كما قال الجصاص فی أحكام القرآن تحت قوله تعالى: {وَفِي الرِّقَابِ} وعنتق الرقبة لا یسمى صدقة، وما أعطی فی ثمن الرقبة فلیس بصدقة (إلى قوله) وأیضا فإن الصدقة تقتضی تمليكا والعبد لم یملك شیئا بالعنتق (ثم قال) إذ شرط الصدقة وقوع الملك للمتصدق علیه. (3:161) وفي فتح القدير تحت قول الهدایة: (ولا یبنی بها مسجد ولا یکنفن بها میت) لانعدام التمليک وهو الرکن اهر ما نضه: فإن الله تعالى سماها صدقة، وحقیقة الصدقة تمليک المال من الفقير، وهذا فی البناء ظاهر. وكذا فی التکفین لأنه لیس تمليکا للکفن من الميت ولا الورثة. (کتاب الزکاة، باب من یجوز دفع الصدقة إليه ومن لا یجوز،

Categories of Unlawful Wealth and the Correct Disposal of Unlawful Income

208:2) وفي المغرب: (وَتَصَدَّقْ) على المساكين أعطاهم الصدقة. وهي العطية التي بها يبتغى المثوبة من الله تعالى (وأما الحديث) {إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ} فإن صح كان مجازاً عن التفضل. (3:242) وفي البدائع: وقد أمر الله تعالى الملاك بإيتاء الزكاة لقوله عز وجل: {وَأَتُوا الزُّكَاةَ} [البقرة:43] والإيتاء هو التملك؛ ولذا سمي الله تعالى الزكاة صدقة بقوله عز وجل: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ} [التوبة:60] والتصدق تملك (إلى قوله) وعلى هذا يخرج صرف الزكاة إلى وجوه البر من بناء المساجد والرباطات والسقايات، وإصلاح القناطر، وتكفين الموتى ودفنهم أنه لا يجوز؛ لأنه لم يوجد التملك أصلاً. (كتاب الزكاة، فصل في ركن الزكاة، 2:456) وقال أبو عبيد في الأموال: 1980 - فأما قضاء الدين عن الميت، والعطية في كفه، وبنیان المساجد، واحتفار الأبحار، وما أشبه ذلك من أنواع البر، فإن سفيان وأهل العراق وغيرهم من العلماء يجمعون على أن ذلك لا يجزئ من الزكاة، لأنه ليس من الأصناف الثمانية. (كتاب الأموال: ص 602) وفيه قبل ذلك [ص 568] نقلاً عن الموفق: وقال أنس والحسن: ما أعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة ماضية. والأول أصح لقوله تعالى: إنما الصدقات للفقراء والمساكين، وإنما للحصر، وللخير المشهور اهـ إشارة إلى ما رواه أبو داؤود عن زياد بن الحارث الصدائي قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعته فذكر حديثاً طويلاً قال: فأتاه رجل فقال أعطني من الصدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله تعالى لم يرض بئحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حَكَمَ فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حَقَك. (كتاب الزكاة، باب من يعطى من الصدقة، وحد الغني، 1:237) قلت: وقول الحسن وأنس صدقة ماضية يحتتمل الصدقة الجارية الموقوفة، بل هو أقرب تصريحاً بالماضية فلا إشكال. وفي أول وقف الشامي: قال إن قدم ولدى فعلى أن أجعل هذه الدار للسبيل، وحينئذ فإن أراد بالسبيل الصدقة كانت كذلك، وقد ذكر حكمها بقوله فيتصدق بها أو بثمانها، وإن أراد الوقف أو كان متعارفاً كانت وقفاً. (كتاب الوقف، 6:522) قلت فيه: جعل الوقف قسيماً ومقابلاً للصدقة وإن حكم الصدقة تملك الفقير وإن هذا الحكم غير مختص بالزكاة بل يعم كل صدقة واجبة كالنذر وغيره. وفي الثاني عشر من هبة العالمكيرية في الصدقة: ولو قال: أرضى هذه صدقة، وأشار إليها ولم يحددها بتصير صدقة، لأن الأرض بالإشارة صارت معلومة، وكذلك لو حددها (إلى قوله) وتكون هذه صدقة التملك لا صدقة موقوفة، كذا في محيط السرخسي. (كتاب الهبة، الباب الثاني عشر في الصدقة، 4:408) قلت فيه: إن الصدقة إذا طلقت كانت صدقة التملك. وفي هبة الدر المختار: (والصدقة كاهبة) بجامع التبرع، وحينئذ (لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع يقسم ...) (كتاب الهبة، باب الرجوع في الهبة، فصل في مسائل متفرقة، 8:519)

- c. The requirement to give unlawful wealth away as *sadaqah* is based on a particular rule. Viz. when the rightful owners of the wealth cannot be identified or it becomes difficult to return it to them, it takes the ruling of *luqatah* - lost property. The ruling of lost property is that when one loses hope of finding its rightful owner, one is required to donate it on his behalf. Similarly, when the rightful owners of unlawful wealth cannot be identified, or their whereabouts are not known, or it has become difficult to return it to them, one is required to donate such wealth to charity on their behalf and the reward will accrue to them. This is why it is correct to refer to this as *sadaqah*, why it is also lawful for the destitute to receive it, and why one may also donate it to one's parents, children and spouse. كما في عبارة العالمكيرية. The *fuqahā'* have also stipulated that the beneficiaries of *luqatah* are the destitute and not public welfare projects.

Categories of Unlawful Wealth and the Correct Disposal of Unlawful Income

ففى العشرين من بيوع الهندية: وإنما طاب للمساكين على قياس اللقطة. (كتاب البيوع، الباب العشرون فى البيعات المكروهة والأرباح الفاسدة، 212:3) وفى الخامس عشر من كراهية الهندية: والسبيل فى المعاصى ردها وذلك هاهنا برد المأخوذ إن تمكن من رده بأن عرف صاحبه وبالتصدق به إن لم يعرفه ليصل إليه نفع ماله إن كان لا يصل إليه عين ماله اه. (كتاب الكراهية، الباب الخامس عشر فى الكسب، 349:5) وأورد صاحب الدر المختار هذه المسئلة فى كتاب اللقطة حيث قال: (عليه ديونٌ ومظالم جهل أربابها وأيس) من عليه ذلك (من معرفتهم فعليه التصديق بقدرها من ماله وإن استغرقت جميع ماله) اه (كتاب اللقطة، 443:6)

وفى زكاة رد المختار نقلا عن الهداية فى بيان الأقسام الأربعة لبيت المال، ونصه: فإن الذى فى الهداية وعمامة الكتب أن الذى يصرف فى مصالح المسلمين هو الثالث [يعنى الخراج والعشور] كما مر. وأما الرابع [يعنى الضوائع واللقط] فمصرفه المشهور هو اللقيط الفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم، (إلى قوله) وحاصله أن مصرفه العاجزون الفقراء. (كتاب الزكاة، باب المصرف، 283:3)

وفى العالمكبرية من متفرقات الغصب: سئل يوسف بن محمد عن غاصب ندم على ما فعل وأراد أن يرد المال إلى صاحبه وقع له اليأس عن وجود صاحبه فتصدق بهذا العين هل يجوز للفقير أن ينتفع بهذا العين؟ فقال: لا يجوز أن يقبله ولا يجوز له الانتفاع وإنما يجب عليه رده إلى من دفعه إليه. قال رضى الله عنه: إنما أجاز بهذا الجواب زجرا لهم كى لا يتساهلوا فى أموال الناس. أما لو سلك الطريق فى معرفة المالك فلم يجده فحكمه حكم اللقطة. (كتاب الغصب، الباب الرابع عشر فى المتفرقات، 157:5)

2. The second opinion is that in addition to the destitute, it is permitted to utilise such wealth directly in public welfare projects, such as building roads, bridges, public toilets, etc. According to this opinion, such wealth takes the ruling of *luqaṭah* – lost property which is considered *ṣadaqah nāfilah* – optional charity on behalf of the rightful owner. Optional charity does not require *tamlīk al-fuqarā* – granting of ownership to the destitute; therefore, this is also not a requirement for the donation of unlawful wealth. ‘Allāmah Zafar Aḥmad Usmānī *raḥimahullāh* has expressly ascribed this opinion to Ḥakīmūl Ummah Molānā Ashraf ‘Alī Thānavī *raḥimahullāh* in *Imdād al-Aḥkām* [The Book of Zakāt, 3:47]. i.e., while it is واجب التصديق – *wājib al-taṣadduq* [incumbent upon the possessor to donate such wealth to charity], it is a صدقة نافلة – optional charity [as opposed to صدقة واجبة – obligatory charity] on behalf of the rightful owner. This is further supported by a ruling given by Ḥakīmūl Ummah Molānā Ashraf ‘Alī Thānavī *raḥimahullāh* in *Imdād al-Fatāwā* [The Book of Endowment, 2:587]. The Late Grand Mufti of India, Mufti Muḥammad Kifāyatullāh *raḥimahullāh* has also adopted this opinion in *Kifāyat al-Mufti* [The Book of Endowments, 7:105]. The Late Mufti Abdurrahīm Lājpūrī has also adopted this opinion in *Fatāwā Raḥimiyyah* [Chapter on Usury, 9:279 and 9:256]. This is also the opinion of the Grand Mufti of Pakistan, Mufti Muḥammad Rafī ‘Usmānī *ḥafizahullāh* and Sheikh al-Islām Mufti Muḥammad Taqī Usmānī *ḥafizahullāh* [Register of Fatāwā Jāmi‘ah Dārul Ulūm Karāchī, 6:390].

This opinion is further supported by the following points:

Categories of Unlawful Wealth and the Correct Disposal of Unlawful Income

- a. There is no express stipulation in any jurisprudential reference that *tamlīk* – granting of ownership is necessary in the proper disposal of unlawful wealth. In fact, this condition has only been inferred from the word تصدق – (*taṣadduq*), as *ṣadaqah* is generally executed while granting ownership. However, this is not an absolute rule and it is not entirely correct to contend that when the terms صدقه (*ṣadaqah*) and تصدق (*taṣadduq*) are used in a general manner and are not qualified with words such as جارية (perpetual) and موقوفة (endowment), then, according to the custom of the *fuqahā'* this necessitates that ownership is granted to the recipient. *Fuqahā'* have also used such words without qualification to indicate optional *ṣadaqah*.

ففي الدر المختار: (ويتصدق بجلدها أو يعمل منه نحو غربال وجراب) وقرية وسفرة ودلو (أو يبدله بما ينتفع به باقيا) كما مر (لا بمستهلك كخل ولحم ونحوه) كدراهم (فإن بيع اللحم أو الجلد به) أي بمستهلك (أو بدراهم تصدق بشمنه) ومفاده صحة البيع مع الكراهة، وعن الثاني باطل لأنه كالوقف. (كتاب الأضحية، 474:9)

There are two unqualified references in the above to *ṣadaqah*. The former is optional while the latter is obligatory. Therefore, it does not necessarily follow that when the terms صدقه (*ṣadaqah*) and تصدق (*taṣadduq*) are used in a general manner and are not qualified with words such as جارية (perpetual) and موقوفة (endowment), then, according to the custom of the *fuqahā'* this necessitates that ownership is granted to the recipient.

- b. The *fuqahā'* have clearly stipulated that when lost or unlawful wealth must necessarily be given away as *ṣadaqah*, in terms of its beneficiaries, it is not entirely the same as *zakāt*. There are differences between the two. For instance, the *Fuqahā'* have commonly stated that such wealth may be given to one's parents, children and wife, whereas the same people cannot be the beneficiaries of one's *zakāt*.

ففي الدر المختار: (فينتفع) الراجع (بها لو فقيرا وإلا تصدق بها على فقير ولو على أصله وفرعه وعمره) (كتاب اللقطة، 438:6)

وفي الفتاوى العالمكبرية: له مال فيه شبهة، إذا تصدق به على أبيه يكفيه ذلك ولا يشترط التصدق على الأجنبي. (كتاب الكراهية، الباب الخامس عشر في الكسب، 349:5)

وفي غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر عن الزيلعي: ولو كان غنيا لم يحل له ذلك، بل يتصدق على الفقير أجنبيا، ولو زوجة أو قريبا، ولو أصلا أو فرعا، كما في التنوير: (كتاب الصيد والذبائح والأضحية، 459:2)

- c. While it is true to say that when the rightful owners of unlawful wealth cannot be identified or it becomes difficult to return it to them, it takes the ruling of *luqatah* – lost property, and some *Fuqahā'* have also stated that the

beneficiaries of *luqaṭah* are the destitute, it is not correct to infer that *tamlīk* – granting of ownership is also necessary for the following two reasons:

- i. Though many *fuqahā'* have stated that the beneficiaries of *luqaṭah* are the destitute, other *fuqahā'*, such as Ibn al-Shaḥānah, al-Ḥaskafī and al-Bazdawī, have also included general public welfare projects amongst the beneficiaries. Therefore, it is at least true to say that there is a difference of opinion in this regard.

ففي الدر المختار: ونظمها ابن الشحنة فقال: [الوافر]

بيوت المال أربعة لكل مصارف بينتها العالمونا
فأولها الغنائم والكنوز ركاز بعده المتصدقونا
وثالثها خراج مع عشور وجالية يليها العاملونا
ورابعها الضوائع مثل ما لا يكون له أناس وارثونا
فمصرف الأولين أتى بنص وثالثها حواه مقاتلونا
ورابعها فمصرفه جهات تساوى النفع فيها المسلمونا

(كتاب الزكاة، باب العشر، 281:3)

وفي رد المحتار: (ورابعها فمصرفه جهات الخ) موافق لما نقله ابن الضياء في شرح الغزوية عن البزدوى من أنه يصرف إلى المرضى والزمنى واللقيط وعمارة القناطر والرباطات والثغور والمساجد وما أشبه ذلك اهـ. (كتاب الزكاة، باب العشر، 281:3)

- ii. Even though many *fuqahā'* have stated that the beneficiaries of *luqaṭah* are the destitute, they have not necessitated, neither explicitly nor implicitly, *tamlīk* – granting of ownership. On the contrary they have expressly included beneficiaries that are not the object of *tamlīk*. A frequent example of this is that the same *fuqahā'* have also designated the burial arrangements of the destitute as a beneficiary of *luqaṭah*. However, the deceased destitute are no longer the object of *tamlīk* – granting of ownership. Many *fuqahā'* have expressly stated this in their deliberations on the beneficiaries of *zakāt*. They have not considered the burial arrangements of the destitute as a valid beneficiary of *zakāt*, giving the rationale that the deceased destitute are no longer the object of *tamlīk*.

ففي رد المحتار: وأما الرابع فمصرفه المشهور هو اللقيط الفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم، فيعطى منه نفقتهم وأدويتهم وكفنهم وعقل جنابيتهم كما في الزيلعي وغيره. (كتاب الزكاة، باب العشر، 283:3)

وفي بدائع الصنائع: وأما النوع الرابع فيصرف إلى دواء الفقراء والمرضى وعلاجهم، وإلى أكفان الموتى الذين لا مال لهم، وإلى نفقة اللقيط وعقل جنابيته، وإلى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من تجب عليه نفقته ونحو ذلك. (كتاب الزكاة، 533:2)

Categories of Unlawful Wealth and the Correct Disposal of Unlawful Income

وفي الدر المختار: ويشترط أن يكون الصرف (تمليكا) لا إباحة كما مر (لا) يصرف (إلى بناء) نحو (مسجد و) لا إلى (كفن ميت وقضاء دينه) (كتاب الزكاة، باب المصرف، 3:291) وكذا في العالمگیریة (كتاب الزكاة، الباب السابع في المصارف، 1:188) والتاريخانية (كتاب الزكاة، الفصل الثامن في المسائل المتعلقة بمن توضع فيه الزكاة، 2:205) وفي رد المحتار: وله: (قوله ولا إلى كفن ميت) لعدم صحة التملك منه، ألا ترى أنه لو افترسه سبع كان الكفن للمتبرع لا للورثة. (كتاب الزكاة، باب المصرف، 3:291) وكذا في النهر الفائق (كتاب الزكاة، باب المصرف، 1:462) والبحر الرائق (كتاب الزكاة، باب المصرف، 2:243) وفي تبيين الحقائق: قال رحمه الله: (وتكفين ميت...) أى لا يجوز أن يكفن بها ميت... لانعدام ركنها وهو التملك. أما التكفين، فظاهر لاستحالة تملك الميت، ولهذا لو تبرع شخص بتكفينه ثم أخرجته السباع وأكلته يكون الكفن للمتبرع به لا لورثة الميت. (كتاب الزكاة، باب المصرف، 2:120)

Therefore, in short, when one is required to dispose of unlawfully earned wealth, in addition to the destitute, it is permitted to dispose of such wealth by utilising it directly in public welfare projects, such as building roads, bridges, public toilets, etc. One is not required to donate such wealth exclusively to the recipients of *zakāt*.

والله أعلم بالصواب

كتبه العبد محمد زبير بت غفرله

دار الإفتاء , دار التربية الإسلامية